

التحول الرقمي و تأثيره على العملية الاستثمارية في الجزائر

(حتمية تملئها المتغيرات الدولية و تحديات تواجه الدولة الجزائرية)

Digital transformation and its impact on Algeria's investment process

(inevitability dictated by international variables and challenges facing the Algerian State)

داودي فاطمة الزهراء

كلية الحقوق - جامعة الجزائر -1-daoudifatimazohra89@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/11/24

تاريخ الإرسال: 2023/06/21

الملخص:

إن ملخص هذه الدراسة يتمحور حول تبيان تأثير التحول الرقمي على العملية الاستثمارية في الجزائر حيث ركزنا على دور التحول الرقمي في الرفع و التحسين الاستثمار باعتباراه احد ركائز اقتصاد الدول هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ركزنا على رغبة الدولة الجزائرية الواضحة لرقمنة القطاع من خلال محاولاتها الحثيثة للنهوض به بإدراج مجموعة من إجراءات ، فالمرشع الجزائري في الآونة الأخيرة أدرك أهمية تحسين مناخ الاستثمار بخلق أرضية رقمية و هذا ما تجلى في قانون الاستثمار 22/18 الصادر سنة 2022 تزامنا مع الإستراتيجية الوطنية في التحول الرقمي بصفة تشاركية و تشاورية مع الأطراف الفاعلة سواء حكومة او المتعاملين الاقتصاديين .

كما خلصت الدراسة إلى إبراز عدة نتائج أهمها أن التحول الرقمي يحتاج إلى بنية تحتية لجذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع الاستثمار الوطني كما يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة ومورد بشري كفؤ قادر على محاكاة الأدمغة العالمية في المجال التكنولوجي و مجارة الذكاء الاصطناعي الدولي .

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – العملية الاستثمارية – المتغيرات الدولية _ المنصة الرقمية للمستثمر

داودي فاطمة الزهراء

Abstract:

Our study summarizes the impact of digital transformation on Algeria's investment process. We have focused on the role of digital transformation in raising and improving investment as one of the pillars of this economy. On the other hand, we have focused on the Algerian State's clear desire to digitize the sector through its tireless attempts to promote it by including a set of measures. The Algerian legislature has recently recognized the importance of improving the climate of dictatorship by creating digital ground, as reflected in the Investment Law 22/18 of 2022 in conjunction with the digitization of other sectors. The study concluded that several results were highlighted, the most important of which was that digital transformation needed infrastructure. To attract foreign investment and encourage national investment as well as need advanced technology and efficient human resource

Key words: Digital Transformation - Investment Process - International Variables _ Investor Digital Platform

مقدمة:

في ظل المتغيرات الدولية في المجال التكنولوجي و التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة للدول نجد أن التحول الرقمي أصبح اليوم حتمية تركض الدول للحاق بركبه حيث إن هذا الأخير أزاح الطرق التقليدية في التعامل الاقتصادي ، كما أزال الإجراءات الكلاسيكية التي أعاققت الشفافية و السرعة و الفعالية.

و الجزائر حاولت كباقي الدول و لازالت تحاول اللحاق بالركب التكنولوجي من خلال رقمنة كل القطاعات و أهمها القطاع الاقتصادي الذي يعتبر الرهان الأساسي للمضي قدما نحو التطور، و الاستثمار كلبنة مهمة في بناء اقتصاد الجزائر شمل بمجموعة من الإجراءات سواء من خلال القوانين المتعلقة به و بالآليات المرافقة له و الأهم انه ألحق بسياسة الرقمنة و ذلك في عدة نقاط سنحاول تقديمها في هذه الدراسة.

يرجع اختيار هذه الورقة البحثية إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية ، أما الأسباب الذاتية تتمثل في تخصصنا في مجال الاستثمار و بحثنا في تطور النظام القانوني للاستثمارات الخاصة في الجزائر ، كما أننا من المهتمين بالرقمنة و دورها في عصنة الإدارة باعتبارنا إداريين في مرفق عمومي ، أما المبررات الموضوعية هي أن هذا الموضوع من الموضوعات الراهنة و التي تطرح على المستوى العالمي نظرا

لأهمية الرقمنة و تأثيرها على كل القطاعات خاصة الاقتصادية منها ، إذ انه من الموضوعات تولى باهتمام كبير مؤخرا على المستوى الجزائري إذ نتمنى أن يثري هذا الموضوع البحث القانوني في الجزائر .

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع التحول الرقمي و تأثيره على العملية الاستثمارية أهمية بالغة كون هذا الموضوع من المواضيع التي تشغل أصحاب القرار ، حيث يعمل مسؤولي قطاع الرقمنة و مسؤولي قطاع الاستثمار على جعل العملية الاستثمارية أكثر سهولة من خلال إرساء الاستقرار على مناخ الأعمال و الرفع من التنمية الاقتصادية و دفع عجلة الاقتصاد بمعايير تكنولوجية عالمية .

و من خلال هذا الموضوع حاولنا الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها :

- تبيان تأثير التحول الرقمي على الاستثمار
- تبيان الإستراتيجية التي تنتهجها الجزائر في مجال رقمنة الاستثمار
- الرؤى المستقبلية في سياسة رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر و التحديات التي تواجهه في ظل التغيرات الدولية الرهيبة للتحول الرقمي .

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي و ذلك بالإحاطة العامة بالجوانب المتعلقة بتأثير التحول الرقمي على الاستثمار ، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال عرض السياسة التي اتخذتها الجزائر في هذا الموضوع.

و مما سبق نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تأثرت العملية الاستثمارية بسياسة التحول الرقمي المنشودة في الجزائر ؟

و من خلال هذا التساؤل قسمنا الموضوع إلى مبحثين ، المبحث الأول نمهد فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع ونبين فيه ضرورة التحول الرقمي للاستثمار مع بروز الاقتصاد الرقمي العالمي أما المبحث الثاني نحل فيه الآليات المعتمدة و الإجراءات المتبعة لرقمنه الاستثمار و التحديات التي تواجه رقمنه هذا القطاع في الجزائر .

وعليه تقسيم خطة الدراسة ستكون كالآتي :

المبحث الأول : ماهية التحول الرقمي و تأثيره في العملية الاستثمارية .

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي .

المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي في تشجيع الاستثمار " نحو مواكبة التغيرات الدولية " .

المبحث الثاني: التحول الرقمي للاستثمار في الجزائر .

المطلب الأول: آليات و إجراءات رقمته الاستثمار في الجزائر .

المطلب الثاني: العراقيل و التحديات المستقبلية لرقمنة الاستثمار في الجزائر .

المبحث الأول : ماهية التحول الرقمي و تأثيره في العملية الاستثمارية:

خصص هذا المبحث لإعطاء نظرة شاملة حول ماهية التحول الرقمي و ذلك بإيضاح المفاهيم المتعلقة به و أهميته في تحسين العملية الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية .

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي:

يرتبط التحول الرقمي بعدة مفاهيم حيث عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات و التوثيق بأنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو ورقية سواء من خلال وثيقة أو أي شكل مادي أو من خلال إشارات إلكترونية¹ فالرقمنة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل أية معلومة من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي سواء إلى صور، ملف صوتي ، بيانات نصية ، معلومات الخ .

من جانب آخر هناك مصطلح الإدارة الإلكترونية و التي يمكن أن نعرفها بأنها "استعمال المرفق العام لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال للربط بين هيئاته و المرتفقين و تعزيز ثقتهم به و تلبية احتياجاتهم من خلال تبسيط الإجراءات و تحسين القرارات و انجاز المعاملات في إطار من الشفافية و الرفع من مستوى الأداء بأقل تكلفة و جهد ووقت"²

إضافة إلى وجود مصطلحات ذات صلة الذكاء الاصطناعي و الذكاء الرقمي الذي يحتاج إلى دراسة منفصلة ، من جانب آخر يفرض اليوم مصطلح التحول الرقمي نفسه على المستوى الدولي و الوطني فهو مصطلح أوسع من الرقمنة إذ يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات ، الأعمال ، المنشآت....الخ مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية عملها و تقديم قيمتها للعملاء ، ويمكن أن يشمل ليس فقط العمليات الأنظمة الحالية و لكن يمكن أيضا إنشاء نماذج أعمال و منتجات و خدمات رقمية جديدة تماما³

فالتحول الرقمي إذن هو تحسين سير العمليات القائمة من خلال التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الاستخدام الأمثل للبيانات و إعادة هندستها و تحليلها من أجل اتخاذ القرارات ، و عندما نتحدث عن التحول الرقمي نفهم بأن الأمر مرتبط بتغيرات أساسية في سلوك المواطن و الحكومة بفعل التكنولوجيا الرقمية التي هي عبارة عن إعادة تنظيم في عمق الوظائف القائمة مع تعميم استخدام الأدوات الرقمية لتنفيذها ، و هو ما يؤدي إلى تحسين كبير بأضعاف مضاعفة لخصائصها (تقليص وقت التنفيذ ، اختفاء مجموعة كبيرة من الهيئات الفرعية ، تقليل الموارد المستهلكة من أجل تنفيذ العمليات) و علاوة على ذلك يشكل قاعدة الانتقال إلى اقتصاد رقمي و تكوين مجتمع المعلومات .

إن التحول الرقمي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها خاصة من الناحية الاقتصادية إذ أصبح مرتبطا بالتجارة الالكترونية الاستثمار الرقمي ، الدفع الضريبي ، و المنصات الرقمية المختلفة التي تخدم المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين و الماليين .

- فهو يساعد في تحسين تقنيات الرقمنة و تبسيط الكفاءات و تقليل التكاليف .
- الفعالية : حيث يضمن التحول الرقمي السرعة في الاستجابة لأي فعل و اتخاذ قرارات أكثر استنارة ودقة و حسما .

- تقديم خدمات جيدة و متطورة :إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الرقمية إذ تركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة ، تقديم طلباتهم أو الحصول على خدمات ، و يمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة و تشديد المراقبة على الإجراءات باستخدام تقنيات تحسين من نوعية الخدمة⁴

المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي في تشجيع الاستثمار " نحو مواكبة التغيرات الدولية "

إن التحول الرقمي باعتباره مشروع حكومي يشتمل على كافة خدمات المؤسسات و القطاعات المختلفة بالدولة إذ يرتبط بتحويل الخدمات أساسية للدولة و كل نشاطاتها الاقتصادية و الاستثمارية، فرقمنة الاستثمار تدخل في استراتيجية عصرنة الدولة وذلك ببناء قاعدة بيانات لكل مستثمر و حول كل المقومات الاستثمارية و الاقتصادية للدولة على جميع الأصعدة ، وهذه الرقمنة لا توجد إلا إذا كانت النظم المعلوماتية جاهزة و كفؤة وهذه الجاهزية تجعل من البلد قبلة للمستثمرين الأجانب و حتى الوطنيين في ظل تحسين شروط الاستثمار و تشجيعهم إلى دخول لعالمه بسبب التسهيلات في الإجراءات من خال رقمنتها و متابعتها عن بعد و في جميع مراحل العملية الاستثمارية .

حاليا السوق الرقمي يشهد انتعاشا ملحوظا في مجال الاستثمار حيث يعتبر إجمالي قيمة السوق العالمي حوالي 20 ترليون دولار مقارنة بما كان عليه في بداية عام 2000 و الذي تم تقديره آنذاك بحوالي 300 مليار دولار و يشير تقرير مؤسسة Idc (هي مؤسسة البيانات الدولية المتخصصة في استشارات التكنولوجيا) إلى أن اجمالي حجم الاستثمار المباشر في التحول الرقمي عالميا سوف يصل إلى 6,8 ترليون دولار بين عامي 2020 -2023 و ذلك بمعدل نمو سنوي 15,5 % كما أن مفهوم

مفهوم الرقمنة أصبح حاضرا في كافة خطط التنمية خلال الفترة الحالية حيث يتحول العالم إلى عصر رقمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي تعيد تشكيل طريقة الحياة في ظل الآثار الايجابية التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة، فقد أصبحت تتيح فرصا كبيرة لتحقيق المزيد من التوسع في جهود التحول الرقمي⁵

ومنه تكمن أهمية التحول الرقمي في تشجيع الاستثمار في عدة نقاط أبرزها:

- جلب المستثمر الأجنبي و تدفق فرص الاستثمار .
- خلق فرص لتقديم خدمات أحسن في ظل سهولة الإجراءات و إعطاء نظرة للمستثمر حول بلد الاستثمار و المميزات التي يمكن أن يحصل عليها .
- يخلق خدمات مبتكرة و خلاقة و باقل جهد و تكلفة .

ومواكبة لتطو الاقتصاد العالمي اصبحت رقمنة الاستثمار من بين المواضيع المهمة على الساحة الدولية خاصة مع انتهاء جائحة كورونا التي دفعت العالم للتحول الرقمي و تكنولوجياي و جعل الحكومات تعمل على الاتصال عن بعد و خلق آليات جديدة للتواصل و تفعيل مفهوم الاقتصاد الرقمي وهذا ماجاء في تقرير البنك الدولي لسنة 2022 في دعوته إلى التحول الرقمي اذ تساند مجموعة البنك الدولي مبادرات التنمية الرقمية الاقليمية في مختلف أنحاء العالم ومن بينها مبادرة الاقتصاد الرقمي⁶

إن الدور الهام للاستثمار بما في ذلك الاستثمار الدولي في تنمية الاقتصاد الرقمي و الأثر التحويلي الذي سيخلفه الاقتصاد الرقمي العالمي على الإنتاج الدولي ، إذ من مهم أن يأخذ صانعو السياسات بنهج منظم و استباقي بدرجة اكبر إزاء قضايا الاستثمار في إستراتيجية التنمية الرقمية ، وينبغي أن يكون هناك إطار شامل لسياسة الاستثمار خاص بالاستثمار الرقمي يكفل بادخال التنمية الرقمية في صلب سياسات الاستثمار و إدراج سياسة الاستثمار في صلب سياسة التنمية الرقمية⁷



المصدر : تقرير الاستثمار العالمي 2017 تحت عنوان الاقتصاد الرقمي الصادر عن مؤتمر الامم
الامتحدة للتجارة و التنمية الاونكتاد (الصفحة 45)

ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتنمية الحكومة الالكترونية : حققت الجزائر تحسنا ملحوظا في المؤشر الدولي لتنمية الحكومة الالكترونية حيث حلت في المرتبة 120 من أصل 193 بلدا و في فئة التصنيف H1 ، و حسب تقرير الأمم المتحدة في مسح الحكومة الالكترونية لسنة 2020 انتقلت الجزائر من المستوى المتوسط الى المرتفع في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية و هذا يدعم بأن المنطقة تشهد تحولا رقميا و هي أرقام مشجعة للرقمنة في الجزائر ⁸ حيث انه في العشرية الأخيرة حاولت الجزائر رقمنة كل قطاعاتها الإدارية و الخدماتية كما اعتمدت في الآونة الأخيرة على سياسة رقمنة الاقتصاد الوطني و خاصة في مجال الاستثمار و هذا ما سنحاول تحليله في المبحث التالي.

المبحث الثاني : التحول الرقمي للاستثمار في الجزائر

مع محاولات الجزائر في التوجه نحو تحول الكتروني و تكنولوجي و رقمي في كل المجالات نجد أن الاستثمار قد بدا يأخذ نصيبه من هذه المحاولات خاصة مع القانون الأخير المتعلق بالاستثمار رقم 18/22، حيث سنحاول من خلال هذا المبحث تبين أهم هذه الإجراءات إضافة إلى العوائق التي تواجه الدولة الجزائرية و الإستراتيجية المستقبلية المرسومة التي يخطط لها مسؤولي الدولة .

المطلب الأول: آليات و إجراءات رقمنة الاستثمار في الجزائر:

حاولت الجزائر في المدة الأخيرة إعطاء وجه مغاير للإدارة التقليدية من خلال عدة نقاط و أهمها مشروع الجزائر الالكترونية 2013 و رقمنة الإدارة المحلية و رقمنة الدفع الالكتروني و بعض العمليات المالية و رقمنة قطاع العدالة و حليا التطبيق في قطاع الصحة بل أكثر من ذلك تم اعتماد على سياسة التحول الرقمي ⁹

و اعتماد استراتيجية وطنية للتحول الرقمي جاء تماشيا مع التزام رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تحسين الربط البيني و تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لاسيما في إدارات الخدمة العمومية و حوكمة القطاع الاقتصادي ¹⁰ .

تجسدت هذه الإستراتيجية في مجال الاستثمار عن طريق التعديل الأخير لقانون الاستثمار 18/22 ¹¹

حيث جاء في القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 2022 في مادته 18 " تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات و الهيئات المعنية بما يأتي - ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر...."

ليعلن عن إنشاء منصة رقمية خاصة بالمستثمر تسمح بتوفير كل المعلومات و تسهيل الإجراءات و هذا ما أكدته المادة 23 من نفس القانون إذ تنص على " تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار و كذلك الإجراءات ذات الصلة و تسمح المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات و الإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات و القيام بواسطة الانترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار.

و تشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه و مراقبة الاستثمارات و متابعتها انطلاقا من تسجيلها و أثناء فترة استغلالها.

تحدد كفاءات تسيير هذه المنصة عن طريق التنظيم".

ليأتي بعد هذا القانون المرسوم التنفيذي الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها لينص أيضا على مهامها في مجال التسهيل و ذلك من خلال المادة 04 منه إذ نصت على وضع منصة رقمية للمستثمر و تسييرها¹².

لخصص المشرع الباب الثالث من هذا المرسوم تحت عنوان "المنصة الرقمية للمستثمر" من خلال المادة 27 و 28 موضحا أهدافها حيث نصت المادة 27 على اعتبار المنصة الرقمية للمستثمر أداة الكترونية كما أنها توجه الاستثمارات و ترافقها و تتابعها منذ التسجيل و خلال فترة الاستغلال، كما أنها تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات و استكمال الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الانترنت و تسمح بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار بل أكثر من ذلك يتم ربط المنصة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات و الإدارات ذات علاقة مع فعل الاستثمار.

أما المادة 28 جاءت موضحة لأهداف المنصة الرقمية إذ تهدف إلى :

- التكفل بعملية إنشاء الشركات و الاستثمارات و تبسيطها و تسهيلها.

- تحسين التواصل بين المستثمر و الادارة الاقتصادية .
 - ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها و كيفية الفحص و معالجة ملفات المستثمرين .
 - الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين و دراستها من قبل الإدارات المعنية .
 - السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد.
 - تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الأعوان و جودة الخدمة المقدمة.
 - تحسين أداء المرافق العامة و جعلها أكثر إتاحة و ذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين .
 - تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار .
 - السماح بالتبادل المباشر و الفوري بين أعوان الإدارات و الهيئات المعنية.
- إن استحداث هذه المنصة كخطوة أولى في رقمنة العملية الاستثمارية من شأنه تذليل عدة عقبات التي تعيق العملية الاستثمارية و تحسين مناخ الأعمال و تحقيق التنمية الاقتصادية بنفس جديد¹³
- و المنتبغ لنشاط المنصة يلاحظ أن هناك استقبال كبير للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من الفاتح نوفمبر 2022 إلى غاية 15 يونيو 2023، تم تسجيل 2606 مشروع منها 2553 تمثل استثمارات محلية في حين يخص 53 مشروعا متعاملين أجنب بمبلغ إجمالي مصرح به قدره 1084 مليار دج (حوالي 8 مليار دولار) حسب حصيلة للوكالة اطلعت عليها "وأج" على هامش معرض الجزائر الدولي، و خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو 2022 إلى 15 يونيو 2023 ، تم تسجيل زيادة بنسبة 121 % في عدد المشاريع، حسبما تم التأكيد عليه¹⁴

إذ تعتبر هذه المنصة بوابة ترويجية للاستثمار و جلبه من خلال شرح المزايا و الامتيازات و تذليل العقبات و تسهيل التواصل بين الإدارة و المستثمر¹⁵

من جانب آخر فان رقمه قطاع الاستثمار لابد أن يرافقه إصلاح و رقمنة المنظومة المالية و المصرفية إذ لا تكفي المنصة الرقمية للمستثمر وحدها بل لا بد أن يتم التركيز على تطوير الاتصال و تبادل

المعطيات و الأنظمة المعلوماتية لجميع القطاعات لضمان التوافق البيني بينها، كما يجب إشراك الهيئات المكلفة بالدفع الالكتروني و التوقيع الالكتروني و التجارة الالكترونية¹⁶ .

و لابد من التنويه لرقمنة النظام الضريبي حيث تساهم رقمنة الضريبة بشكل كبير في توجيه الاستثمار الأجنبي فهي توفر رؤيا واضحة بشأن النشاطات الاستثمارية الأكثر إفادة لاقتصاد الدولة ،

حيث تساهم رقمنة الضريبة أيضا في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي :

- توفير المال و الوقت و الجهد على جميع المتعاملون ،و بالتالي تقليل التكلفة بالنسبة للمستثمر
- تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي و المستثمر و بالتالي زيادة العائد الربحي له .
- ضمان الخصوصية و الأمان للمستثمر
- توفر رقمنة النظام الضريبي الراحة و الرضى للمستثمر من خلال عملية الدفع الالكتروني للضرائب .
- توفير خدمات دفع مجانية عبر الانترنت بدل الشيكات على مستوى البنوك و بالتالي تقليل تكلفة الدفع بالنسبة للمستثمر .
- سهولة الوصول إلى المعلومات ذات صلة بالإدارة الضريبية .
- رقمنة الضريبة تسمح بتعزيز المساواة الضريبية بين الشركات و بالتالي خلق منافسة عادلة بين الشركات و منه توجيه المستثمر الأجنبي إليه .
- تمكن رقمنة الضرائب دافعيها على الاطلاع على معلومات تقديم القرارات الخاصة بهم و مشاركة البيانات مع البنوك لتسريع الموافقات على الائتمان¹⁷ .

للقمنة جانب آخر يؤثر على العملية الاستثمارية ألا و هو العقود التوثيقية، إذ يعد تحرير العقود التوثيقية الالكترونية ضروريا لتسريع عملية الاستثمار لما لها من دور في القضاء على البيروقراطية و التزوير و توفير الحجة الالكترونية التي يستعين بها الموثق في عقودهم، كما تضمن حقوق المستثمرين و

واجباتهم اذ ان ابرام العقود الالكترونية مرتبط بـ برقمنة منظومة التوثيق و منظومة الحفظ العقاري و مصالح مسح الأراضي و مصالح أملاك الدولة .

المطلب الثاني:العراقيل و التحديات المستقبلية لرقمنة الاستثمار في الجزائر

تحولت الرقمنة في الجزائر الى موضوع مهم يمك به رئيس الدولة شخصا و يتابعه بدقة و اهتمام إذ أن هذا الموضوع لم يعد خيارا و إنما حتمية تمليلها التحديات الدولية ، فمع بداية سنة 2020 سعت الجزائر إلى التحول لدولة رقمية حيث أعرب رئيس الجمهورية في حديثه للوسائل الإعلامية عن وجود مقاومة لم يسمي أطرافها تسعى من أجل تعطيل التحول الرقمي و قال أن الرقمنة باتت ضرورة ملحة من أجل تحقيق قفزة في مجال التنمية و بناء إستراتيجية تستجيب لمعطيات و حسابات دقيقة و ليس بيانات تقديرية و تخمينية، و في سياق السعي إلى الرقمنة هدد الرئيس عبد المجيد تبون أن التحول الرقمي سيفرض بالقوة¹⁸

إن تطبيق التحول الرقمي على العملية الاستثمارية في الجزائر يستلزم إزاحة عدة عراقيل أهمها :

المتطلبات السياسية : حيث تترجم وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الالكتروني و مساندة لمشاريع الإدارة الرقمية عن طريق تقديم العون المادي و المعنوي على اجتياز العقبات و تطوير برامج التحول الالكتروني و إدارة الرقمنة¹⁹ و هذا ما تحاول الإرادة السياسية تنفيذه في مجال الاستثمار من خلال أول خطوة و هي المنصة الرقمية للمستثمر كما تقوم هذه المنصة بنشر حوصلة للحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الإدارات المعنية، إضافة إلى وضع جدول يسمح بمعرفة سيرورة كل المؤشرات المتعلقة بتسيير الاستثمار²⁰

التأطير التقني لعملية الرقمة : حاولت الجزائر منذ الألفية الثالثة تطوير تكنولوجيا الانترنت و المعلومات سواء من حيث العتاد أو البيانات اضافة إلى تكوين إدارة الالكترونية و الأعمال المتعلقة بها فالمستثمر الوطني و خاصة الأجنبي في حال وجود بنية تحتية رقمية منعقدة أو ضعيفة فانه سيواجه عقبات في جميع مراحل استثماره و بالتالي تراجع رغبته و عزمه في الاستثمار .

التكوين التكنولوجي للمورد البشري : يعتبر المورد البشري من أهم العناصر المكونة للإدارة و التي يتركز عليها بشكل كلي في التسيير الإداري ، ولذلك لا بد من تكوينهم و تدريبهم بشكل مستمر و مسابير للتطور التكنولوجي ، يعتبر العنصر البشري في الإدارة الالكترونية أو في عملية الرقمنة ، عاملا أساسيا لنجاح عملية الرقمنة و بذلك تطبيق الإدارة الالكترونية²¹

المنظومة التشريعية للتحول الرقمي : من أهم النقاط التي لا تزال الجزائر متأخرة فيها حيث مازالت فتية من الناحية التشريعية و التنظيمية وهذا ما جاء في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة - تحت عنوان الرقمنة ركيزة للنمو و التنافسية 10 ماي 2022)

إن الخطاب السياسي للدولة الحازم إن دل إنما يدل على ضرورة العصرية و رقمنة البيانات الوطنية و على ضرورة الإسراع لتدارك التأخر في مجال التحول الرقمي من أجل محاربة الفساد و إرساء الشفافية و جذب فرص الاستثمار، هذه السياسة تجسدت في عدة خطوات أهمها :

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطوير الاستثمار إلى الوزارة المستحدثة مؤخرًا ألا و هي وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة.

- إنشاء المجلس الأعلى للابتكار و الذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تميم الأفكار و المبادلات المبتكرة .

- استحداث مؤسسة دعم تطوير الرقمنة و التي تعنى بتحديد المعالم الكبرى لإستراتيجية ترقية استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسمح ببروز اقتصاد رقمي قوامه المؤسسات الناشئة²² ، حيث أن من مهامها الرسمية تنسيق الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات من خلال تنسيق الاستثمار و المواءمة التكنولوجية و تقييم اثر الاستثمارات في المجال الرقمي .

-إضافة الى بعض المحاولات مثل إطلاق البوابة الالكترونية استثماري من وزارة الصناعة في جوان 2021 و هي موجهة للمستثمرين و حاملي المشاريع و هي آلية تهدف إلى تسهيل النشاط و تقريب الإدارة من المتعامل الاقتصادي،

-استحداث المحافظة السامية للرقمنة :حيث أن هناك حديث عن استحداث هذه المحافظة باعتبارها من الهيئات الاستشارية الموضوعة لدى رئيس الجمهورية و التي تساعده في اتخاذ القرارات من حيث التفكير و التخطيط و التنفيذ لأجل بلوغ تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال البيني .

في الأخير ارتأينا أن نشير الى الندوة الوطنية الأولى للجزائر الرقمية المنظمة من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل ، تحت شعار“الرقمنة ركيزة للنمو والتنافسية“ التي تظمت نقاش ثري حول استراتيجية الرقمنة المستقبلية المتبعة ، حيث تمحور النقاش حول نقاط تهم كل القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي و مناخ الاستثمار وتم الإشارة في هذه الندوة إلى عدة نقاط اهمها :

- يجب أن تحظى الرقمنة بالأولية في تنظيم عملية الاستثمار مستقبلا، حيث لابد أن يتم تطهير مناخ الأعمال من الإجراءات البيروقراطية، التي تحولت إلى إرهاب يعصف بالاستثمارات، ويهدد المؤسسات الاقتصادية.

- لا بد من ضبط الإحصائيات إذ يسمح هذا الضبط بتحديد الاحتياجات والأولويات، وبالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، كما تم التشديد على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الإطار التنظيمي لها من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات وترقية الاقتصاد الوطني.

- وضع هيئة متخصصة في الرقمنة تشمل كل القطاعات من أجل اتخاذ قرارات موحدة تطبق على مختلف القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية والخاصة، ومختلف الميادين الحيوية من أجل تحول رقمي حقيقي.

- تأكيد على أن مشروع قانون الرقمنة، الذي هو حاليا قيد الانجاز، حيث أكد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل أن مشروع قانون الرقمنة الذي هو حاليا قيد الإنجاز يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيعها وتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية . واستعرض وزير الرقمنة و الإحصائيات حسين شرحبيل العناصر الإستراتيجية التي يعكف عليها القطاع، و التي تم تجسيدها تدريجيا مع الأطراف الفاعلة والشركاء بما في ذلك المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وكذا مؤسسات البحث والتكوين. و أشار الوزير، إلى إحصاء أكثر من 450منصة وتطبيق بالجزائر، معربا عن اقتناعه بضرورة التركيز

على مقارنة تقوم على الجودة وليس على الكمية، في مواجهة التحديات التكنولوجية والأمنية الجديدة، والتي تضع الرقمنة في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

إن الهدف الأول من ندوة الجزائر للرقمنة²³ هو جمع الفاعلين في القطاع من أجل تبادل الآراء والتشاور حول مواضيع تسمح بإنجاح وتسريع التحول الرقمي لكل ما تم تحقيقه وتثمين الإنجازات وإبرازها.

إن هذه التحولات ما هي إلا مرحلة هامة في مسار تطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية و هذه الندوة ما هي إلا مساهمة من في قطاع الرقمنة، والتي يعد تأثيرها مهما للغاية نظرا لطبيعتها المحورية والشاملة بامتياز

الخاتمة .:

من خلال من هذه الدراسة نستنتج أن التحول الرقمي في صلب إستراتيجية الحكومة الجزائرية من اجل التجديد و الإنعاش الاقتصادي حيث لتعمل الحكومة الجزائرية في إطار مقارنة شاملة و متكاملة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي و العمل عليها على المدى الطويل خاصة في حال الدخول في شراكة أجنبية بهدف تطوير البنية التحتية و الاستثمار في المجال الاقتصاد الرقمي إذ لابد من خارطة طريق تجمع كل القطاعات المعنية .

و على رغم أنه في الفترة الأخيرة حاولت الجزائر إعطاء دفعة للرقمنة في مجال الاستثمار إلا أن هذه الخطوات تبقى محتشمة و بعيدة كل البعد عن باقي الدول المتطورة رقميا و ذلك نظرا لعدة ظروف أهمها البنية التحتية و الإمكانيات التكنولوجية زد إلى ذلك النظام المالي و الضريبي و العقاري غير مستقر و غير مرقمن أيضا ، إذ لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات تجمع الميدان التقني القانوني و تنمية العنصر البشري الذي يحتاج إلى تاطير و تكوين عالي المستوى .

إن السياسية الجزائرية واضحة في رقمنة الاستثمار من حيث تسهيل الإجراءات التي يمر بها المستثمر بل أكثر من ذلك تحاول الجزائر جاهدة وضع ترسانة قانونية قوية لمواكبة التحول التكنولوجي و تكريسه لجذب المستثمرين في مختلف مجالات الاستثمار و تعمل على تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و من ثمة بروز اقتصاد رقمي و هما مرهونان بتطوير الصناعة المحلية للتجهيزات و الخدمات

الرقمية . كما نشير في الأخير إلى ضرورة تفعيل و إنجاح قانون الاستثمار الجديد الذي يتضمن محاور مهمة جدا يستدعي تهيئة الأطراف التي تمارس المهام الموكلة لها بالدعائم المعرفية اللازمة لضمان تحقيق النتائج المرجوة منه .

في أخير نقدم التوصيات التالية :

- تفعيل الحقيقي و الفعال للمنصة الرقمية المستثمر .
- ربط المنصة الرقمية للمستثمر مع أنظمة القطاعات الأخرى من اجل التواصل الفعال و السريع للمعلومات.
- رقمنة القطاعات التي لها علاقة بالعملية الاستثمارية (البنوك ، المصارف ، الضرائب ، الدفع الالكتروني ، التوقيع الالكتروني ، مصالح أملاك الدولة ، العقار).
- وضع حلول سريعة و فورية لعصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإدخال التكنولوجيا الجديدة
- الرفع من الحماية الأمنية للمعلومات و الأمن الرقمي الوطني
- نشر الوعي من اجل استخدام الرقمنة و التوجه إلى استثمار رقمي يسهل الإجراءات على الجميع سواء على الإدارة أو المستثمرين و التخلي عن الإدارة التقليدية المنغلقة بهدف القضاء على البيروقراطية .
- التشجيع على الاستثمار الرقمي و استثمار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الرقمنة .
- التكوين الجدي و العالى للعنصر البشري في مجال الاتصال و التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي
- توفير بنية تحتية عصرية سواء من حيث الهياكل و التجهيزات.
- إنشاء وتحديث النظام التشريعي و التنظيمي المتعلق بعملية الرقمنة لكل القطاعات بإشراك كل الفاعلين خاصة الاقتصاديين و الخبراء .

الهوامش:

¹ صالح لبعير، التوجه نحو الرقمنة وفاعليته على الاتصال داخل المؤسسة - دراسة ميدانية - ، ماستر اكاديمي تخصص صحافة مكتوبة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية المسيلة ، 2020، الصفحة 43 .

² ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 6 العدد 2 ديسمبر 2021، الصفحة 1034.

³ محمد الحاج قاسي، التحول الرقمي في الجزائر في ضل تحديات رقمنة الاقتصاد و الإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية 2022، مجلد 05 العدد 02. الصفحة 1105

⁴ صباح مشارف و مروي كشرود ، دور الرقمنة في عصنة الإدارة الجزائرية - قطاع العدالة نموذجا - ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي تبسي-تبسة - ، كلية الحقوق و العلوم سياسية 2020. الصفحة 16.

⁵ مجتمع التكنولوجيا محمد على قطران - الاستثمار الرقمي و دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني
https :tech-ye.com 1 /09/2022

⁶ أنظر التقرير المفصل للبنك الدولي لسنة 2022 الصفحة 71 الى 77 و الذي جاء مناديا بضرورة الاستعجال لتبني تحول رقمي جذري لكل الدول خاصة النامية منها .

⁷ منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية الاونكاتاد - تقريرالاستثمار العالمي 2017 تحت عنوان الاستثمار و الاقتصاد الرقمي ص 44 و 45

⁸ قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، 03 ، مجلة ابداع، مجلد 12، العدد 1، سنة 2022، ص117.

⁹ و هذا ما جاء في خطاب السيد الأمين العام للحكومة في الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية التاسع العرب تحت عنوان " أفاق التحول الرقمي في الجزائر " التاسع الذي تنظمه الاسكوا "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا" يوم 2021/12/16

¹⁰ و هذا ما جاء في اجتماع الحكومة 29 جوان 2022 بقصر الحكومة مأخوذ عن موقع premier-ministre.gov.dz وأيضا ما تمت الدعوة إليه في الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية المنظمة من طرف

الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين و النقابة الوطنية لأرباب العمل 09 ماي 2022 المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال)

¹¹ قانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار الجريدة الرسمية العدد 50 .

¹² المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الصادر في 8 سبتمبر 2022 و الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها الجريدة الرسمية العدد 60 .

¹³ وهذا ماتم مناقشته في الورشة المؤسسية حول اليات تعزيز و تسهيل القيام بإجراءات طلب الوثائق و التراخيص اللازمة لانجاز مشاريع استثمارية عبر المنصة الرقمية للمستثمر الموقع الالكتروني <https://aapi.dz> وكالة الأنباء الجزائرية الثلاثاء, 04 أفريل 2023

¹⁴ <https://www.aps.dz/ar/economie> وكالة الانباء الجزائرية 2023/06/21

¹⁵ يمكن الاطلاع على موقع المنصة المستثمر من خلال <https://aapi.dz>

¹⁶ القانون 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الالكترونية الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 16 ماي 2018

¹⁷ صغانية جهان ، دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021-2022، ص70.

¹⁸ التحول الرقمي في الجزائر بين التحديات و العراقيل، الموقع الالكتروني <https://ultraalgeria.ultrasawt.com> بقلم عمار لشموت. 2023/03/7

¹⁹ صباح مشارف و مروي كشرود ، دور الرقمنة في عصرنة الادارة الجزائرية - قطاع العدالة نموذجا - ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي تبسي ، كلية الحقوق و العلوم سياسية 2020، ص19).

²⁰ مجلة المستثمر ، رقمنة القطاع الصناعي أبرز رهانات سنة 2023، العدد 276، ص06، الموقع الالكتروني <https://almoustathmir.dz>

²¹ ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2021 الصفحة 1040 .

²² قريني عبد النور ، دور المؤسسات الناشئة التقنية التحول الرقمي المنشود في الجزائر ، مجلة الابداع مجلد 12 العدد 1 لسنة 2022 ص 108 .

²³ الطبعة الاولى لندوة الجزائر للرقمنة " الرقمنة : ركيزة للنمو و التنافسية " 10 ماي 2022 الجزائر العاصمة.

المراجع:

• النصوص التشريعية و التنظيمية :

- قانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار الجريدة الرسمية العدد 50 .
- المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الصادر في 8 سبتمبر 2022 و الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها الجريدة الرسمية العدد 60
- القانون 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الالكترونية الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 16 ماي 2018

• المذكرات الجامعية :

- صالح لبعير ، التوجه نحو الرقمنة وفاعليته على الاتصال داخل المؤسسة - دراسة ميدانية - ، ماستر اكاديمي تخصص صحافة مكتوبة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية - المسيلة -2020.
- صباح مشارف و مروي كشرود ، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية - قطاع العدالة نموذجا ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي تبسي ، كلية الحقوق و العلوم سياسية -تبسة-2020.

- صعانية جهان ، دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة
ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021-
2022.

• المقالات في المجالات :

- ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث
للدراسات القانونية و السياسية ،المجلد 6 العدد 2 ديسمبر 2021 .
- محمد الحاج قاسي، التحول الرقمي في الجزائر في ضل تحديات رقمنة الاقتصاد و الإدارات
العمومية، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، مجلد 05 العدد 02 لسنة 2022.
- قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر،
جامعة الجزائر 03 ، مجلة ابداع، مجلد 12، العدد 1، سنة 2022.

• الاجتماعات و الندوات :

- خطاب السيد الأمين العام للحكومة في الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية
التاسع العرب تحت عنوان " افاق التحول الرقمي في الجزائر " التاسع الذي تنظمه الاسكوا "لجنة الأمم
المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا" يوم 2021/12/16 .
- الطبعة الاولى لندوة الجزائر للرقمنة " الرقمنة :ركيزة للنمو و التنافسية" 10 ماي 2022 الجزائر
العاصمة

• التقارير الدولية :

- تقرير للبنك الدولي لسنة 2022 .
- تقرير الاستثمار العالمي 2017 تحت عنوان الاستثمار و الاقتصاد الرقمي الصادر عن منظمة الأمم
المتحدة للتجارة و التنمية الاونكتاد ،

• المواقع الالكترونية :

- الاستثمار الرقمي و دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني -محمد على قطران- مجتمع التكنولوجيا
<https://tech-ye.com>. 1/ 09/ 2022

- اجتماع الحكومة 29 جوان 2022 بقصر الحكومة مأخوذ الموقع الالكتروني:

[https://www. Premier ministre.gov.dz](https://www.Premier ministre.gov.dz).

- الورشة المؤسسية حول آليات تعزيز و تسهيل القيام بإجراءات طلب الوثائق و التراخيص اللازمة
لانجاز مشاريع استثمارية عبر المنصة الرقمية للمستثمر 2022/12/14 ، وكالة الأنباء الجزائرية
الثلاثاء , 04 أفريل 2023 عبر الموقع الالكتروني <https://aapi.dz>

- <https://www.aps.dz/ar/economie> وكالة الانباء الجزائرية 2023/06/21

- موقع منصة المستثمر عبر الموقع الالكتروني <https://aapi.dz> .

- التحول الرقمي في الجزائر بين التحديات و العراقيل بقلم عمار لشموت. 2023/03/7 عبر الموقع
الالكتروني <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

- مجلة المستثمر الالكترونية، رقمنة القطاع الصناعي أبرز رهانات سنة 2023، العدد 276، ص06،
الموقع الالكتروني <https://almoustathmir.dz> .